Diyala Journal
for Human Research
Website:
djhr.uodiyala.edu.iq

مجلة ديالى
للبحوث الإنسانية

p ISSN: 2957 - 3807
e ISSN: 2957-5699

مجلة ديالى للبحوث الانسانية
العدد (106) المجلد (1) كانون الاول 2025

سياسة الولايات المتحدة الأميركية إتجاه جمهورية كوريا في ملف المعارضة السياسية وحقوق الانسان 1974-1976.

اسراء عبدالكريم عزيز
مديرية تربية ديالى

ا.د. وسام علي ثابت
جامعة ديالى/ كلية التربية للعلوم الإنسانية

Email:
wisamali.thabit@gmail.com
asraaabdalkremaziz@gmail.com

Published: 1- 12-2025

Keywords: (حقوق الانسان، جيرالد فورد، المعارضة السياسية، جمهورية كوريا).

Abstract

The research, titled "US Policy Towards the Republic of Korea on Political Opposition and Human Rights 1974-1976," aims to shed light on the impact of the Ford administration's adoption of human rights issues. There were motives behind this interest, including the United States' desire to maintain the strategic alliance with South Korea as a key ally in East Asia during the Cold War, especially in the face of North Korea, China, and the Soviet Union, and to encourage political moderation. While the United States supported the alliance, it sought to discourage the extreme political repression practiced by the Park regime, especially after the implementation of the Yushin Constitution. The research reached several conclusions, the most important of which are: The US position was characterized by hesitation and contradiction, as Washington found itself in a real dilemma between its declared values of supporting democracy and human rights, and its strategic interests in maintaining a major ally in East Asia within its Cold War camp. There was also a lack of coherence in US political action towards the Republic of Korea, due to the seriousness of the House of Representatives and Congress in general in using pressure tools against the Park regime in South Korea, in order to achieve greater flexibility in the field of human rights and political opposition. Meanwhile, the US administration's position was not as strong, due to the priorities of US interests over issues related to democracy and human rights, which are promoted by Western media in general and American media in particular.

هذه مقالة وصول مفتوح بموجب ترخيص
CC BY 4.0
(http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

الملخص

تُعد فترة السبعينيات من القرن العشرين مرحلة حاسمة في العلاقات الدولية، حيث استمرت أجواء الحرب الباردة في تشكيل أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأميركية، وفي هذا السياق، شكّلت جمهورية كوريا (كوريا الجنوبية) حليفًا استراتيجيًا مهمًا لواشنطن في شرق آسيا، لا سيما في مواجهة التهديد المستمر من كوريا الشمالية والدول الشيوعية المجاورة، غير أن هذا التحالف الوثيق كان محفوفًا بتحديات أخلاقية وسياسية، خاصة في ظل تدهور أوضاع حقوق الإنسان وتضييق الحريات السياسية في كوريا الجنوبية خلال حكم الرئيس بارك تشونغ–هي.

خلال الفترة الممتدة بين 1974 و1976، بلغ القمع السياسي ذروته في جمهورية كوريا مع تصاعد استهداف المعارضة، وفرض قوانين الطوارئ، وملاحقة الشخصيات السياسية والإعلامية والطلابية المعارضة للنظام، بالمقابل، بدأت أصوات داخلية في الولايات المتحدة، من الكونغرس ومنظمات حقوق الإنسان ووسائل الإعلام، تطالب الإدارة الأميركية باتخاذ موقف واضح حيال تلك الانتهاكات، غير أن موقف إدارة فورد اتسم بالتردد والازدواجية، إذ غلّبت واشنطن مصالحها الأمنية والاستراتيجية على حساب التزاماتها المعلنة بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان.

قسم البحث على ثلاثة محاور، المحور الأول بعنوان الحركة العمالية في جمهورية كوريا في ظل دستور يوشين، ووضح المحور الثاني مواقف الكونغرس والمنظمات الحقوقية الأميركية من المعارضة وانتهاكات حقوق الانسان، وتطرق المحور الثالث الى جلسات استماع لجنة فريزر.

المحور الأول: الحركة العمالية في جمهورية كوريا في ظل دستور يوشين.

قدم ممثلون عن اربعمائة عامل نسيج من كوريا في مطلع كانون الثاني عام 1973، مذكرة الى الشركة التي يعملون فيها لتحسين ظروف العمل البيئية ضمن شركة تاي هون موبانغ(**Tai Hwan Mubang**)، جاءت تلك المطالب على خلفية دستور يوشين[1] لعام 1972، الذي حوَّل كوريا الجنوبية إلى دولة استبدادية، وعدم تحسين أجور العمال، بل استخدموا القمع والتعسف في التعامل مع العاملين، ومحاربة أي محاولات من جانب منظمات العمال للتفاوض على ساعات عمل أو أجور أفضل، وعلى الرغم من ذلك الجو المناهض للعمال، أصر العمال لاسيما النساء على مطالبة الشركة بتخفيض ساعات العمل اليومية، إلى ثمان ساعات مع حق الحصول على عطلة نهاية الأسبوع، باعتبارها عطلة مشتركة عالمية، فردت الشركة على تلك المطالب في شباط 1973 بطرد أربعة عمال، منهن نساء عاملات، في ذات الوقت دعم عالم الاجتماع الكوري هاجن كو(Hagen Ko)، نضال العمال والعاملات في مطالبهم، استمرت النساء اللاتي طردن من عملهن بالنضال الاجتماعي للحصول على حقوقهم الى جانب الناشطين المسيحين في كوريا، مما جعلها واحدة من أنشط الحركات العمالية في كوريا الجنوبية خلال عقد السبعينيات[2]، الذين وصلت أصواتهم الى منظمة العفو الدولية[3]، وأسسوا منظمة العفو الكورية[4].

في 13 تموز 1974، حكم النظام الكوري على ثمانية من السجناء الأربعة والخمسين بالإعدام، دفع ذلك الإجراء منظمة العفو الدولية إلى إصدار بيان صحفي على الفور لحث أعضائها على مناشدة

السلطات الكورية لتخفيف الأحكام، ورفع عقوبة الإعدام، لأنها تخشى أن أي إجراء آخر من شأنه أن يعرض أعضاء منظمة العفو الدولية في كوريا للخطر في تلك المرحلة[5].

المحور الثاني: مواقف الكونغرس والمنظمات الحقوقية الأميركية من المعارضة وانتهاكات حقوق الانسان.

أتضح الموقف الأميركي من تلك الحادثة في آذار 1974، عبر مؤسسة الكونغرس الأميركي التي دعت الإدارة الأميركية إلى تولي القيادة العالمية في الدفاع عن ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا والعالم، كما حث الكونغرس وزارة الخارجية على جعل تعزيز حقوق الإنسان حجر الأساس في سياستها الخارجية، وفي 30 كانون الأول 1974، عدَّل الكونغرس قانون المساعدات الخارجية ليشمل المادة 502 ب[6]، الذي ربط موضوع المساعدات مع حقيقة تحسن ظروف حقوق الانسان في البلدان التي تحتاج الى مساعدة اميركية، مما جعلت تلك التدخلات التشريعية حقوق الإنسان مكوناً جوهرياً في سياسة الولايات المتحدة الأميركية تجاه كوريا الجنوبية، وأدى تغير المزاج في واشنطن وتدهور وضع السجناء السياسيين في سيؤل إلى دفع ويليام جيه باتلر **(William J. Butler)**، رئيس الجمعية الأميركية الدولية للحقوقيين، والمراقب لدى منظمة العفو الدولية، إلى استكمال لجوء منظمة العفو الدولية التقليدي إلى الأمم المتحدة من أجل حقوق الإنسان بالتعاون مع الكونغرس الأميركي، في 11 تموز 1974، بعد أربعة أيام من عودته من سيؤل، عرض باتلر رئيس الجمعية الأميركية الدولية للحقوقيين، على الأمين العام لمنظمة العفو الدولية مارتن إينالز **(Martin Ennals)** ملخصًا لتقريره الأولي، وفيه ذكر باتلر بوضوح أن المراسيم الكورية الجنوبية تنتهك مواثيق الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وبالتالي يجب إلغاؤها، ونصح منظمة العفو الدولية بالاعتراف بجميع المسجونين من قبل نظام بارك بموجب المرسوم رقم 4 باعتبارهم أشخاصًا ذوي طبيعة خاصة، لأنهم اعتقلوا بتهمة المعارضة السياسية ولم يشكلوا تهديدًا شيوعيًا[7].

بعد أيام قليلة من الحكم على سجناء حزب الشعب الثوري (PRP) الثمانية بالإعدام، اتصل رئيس الجمعية الأميركية للحقوقيين وعضو منظمة العفو الدولية ويليام جيه باتلر هاتفياً برئيسة قسم الأبحاث في منظمة العفو الدولية ستيفاني جرانت **(Stephanie Grant)** لاقتراح خطة عمل ملموسة، وفي تلك المحادثة، لخص باتلر خلالها تقرير المهمة الطويل والمفصل، والذي أصر على أن منظمة العفو الدولية يجب أن تعطيه أولوية قصوى، بدأ بالتأكيد على معارضته لإغلاق مقر منظمة العفو الدولية في كوريا، وأكد عدم انتهاك منظمة العفو الدولية في كوريا سياسة الحياد[8].

تركز نشاط منظمة العفو الدولية الوحيد على تقديم المساعدة القانونية للمتهمين أثناء المحاكمة، بعد ذلك أوصت المنظمة الدولية بتنظيم فريق من الخبراء القانونيين الدوليين، تكون من بعثة مشتركة بين

منظمة العفو الدولية ومحكمة العدل الدولية – لمراقبة محاكمات السجناء الأربعة والخمسين في كوريا الجنوبية، من أجل ممارسة ضغط على النظام السياسي هناك، استهدفت تلك الاستراتيجية التي أوصى بها باتلر الكونغرس الاميركي[9]، لترتيب جلسات الاستماع في أقرب وقت ممكن، ودعا إلى حملة إعلامية منظمة للرأي العام، وأوصى بخريجين اثنين من جامعة هارفارد كقادة مرشحون لتلك الحملة[10]، سمحت جرانت لباتلر مراقب منظمة العفو الدولية بالإدلاء بشهادته في أي جلسة استماع مستقبلية للكونجرس الاميركي بصفته ممثلًا لمنظمة العفو الدولية، واتفقوا على أن منظمة العفو الدولية يجب أن تجري مراجعة نهائية للتقرير قبل التصرف بناءً عليه، حتى اكتمال تلك المراجعة يجب أن تظل نتائج التقرير سرية[11].

بمجرد حصول رئيس الجمعية الأميركية الدولية للحقوقيين، والمراقب لدى منظمة العفو الدولية باتلر على إذن للإدلاء بشهادته أمام الكونغرس في 20 تموز 1974، بدا يتصرف بشكل مستقل، إذ أعلن الكونغرس الاميركي أنه بعد عقد جلسة استماع في 30 تموز 1974 بشأن حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية قبل إرسال نسخة من مسودة تقريره النهائي إلى إينالز في 25 تموز، أرسل باتلر نسخة إلى الكونغرس الاميركي استعدادًا للجلسة الخاصة بحقوق الانسان في كوريا الجنوبية، تضمنت النسخة النهائية من تقريره قائمة بالتوصيات والتي يجب على ممثل منظمة العفو الدولية تقديمها إلى الكونغرس، ومنها الحث على تعليق جميع المساعدات الاقتصادية والعسكرية لجمهورية كوريا بموجب القسم 32 من قانون المساعدات الخارجية لعام 1973–1974[12].

تجاهل ويليام ج. باتلر رئيس الجمعية الأميركية الدولية للحقوقيين، والمراقب لدى منظمة العفو الدولية عبر تقديم تلك التوصيات إلى حد كبير سياسة الحياد لمنظمة العفو الدولية، وبدلاً من ذلك، قام بتفعيل نهج جديد ذي توجه جيوسياسي في سياسة الولايات المحتدة الاميركية تجاه كوريا الجنوبية، كما أوصى باتلر بأن تقدم منظمة العفو الدولية شكوى إلى اللجنة الفرعية للأمم المتحدة لمنع التمييز وحماية الأقليات، وفي تقديم تلك التوصية أشار إلى القرارات 1235 و1503 و728–F للمجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة والتي سمحت بتدخل الأمم المتحدة في الشؤون الداخلية في حالات انتهاكات حقوق الإنسان[13]، وفي صيف عام 1974، عقدت لجنة فريزر[14]، وهي اللجنة الفرعية من مجلس النواب الاميركي الخاصة بجلسات استماع عامة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية والفلبين خلال جلسات الاستماع، تركت شهادات ويليام باتلر ولي جاي هيون(**Lee Jae-hyun**)، وهو مسؤول سابق في سفارة كوريا الجنوبية في واشنطن، اثر كبير على فريزر، عندما شهد باتلر أن النظام الديمقراطي قوض تمامًا في جمهورية كوريا، ووصف باتلر العملية السياسية في كوريا

الجنوبية بأنها واحدة من أكثر الأدوات الاستبدادية المعروفة من العالم، بما في ذلك الدول الشيوعية، وذلك للإجراءات العنيفة التي اتخذتها حكومة بارك[15].

اختتم باتلر شهادته بسلسلة من الروايات المصورة عن تعذيب السجناء السياسيين، وأوصى بأن تضغط الحكومة الاميركية من أجل إطلاق سراح جميع السجناء السياسيين في كوريا الجنوبية، وكتب أحد زملائه لاحقًا أن شهادة باتلر، قادت لجنة فريزر إلى اقتراح إلغاء جميع المساعدات العسكرية لكوريا الجنوبية في عام 1974، كذلك، قدم لي جاي هيون **(Lee Jae Hyun)** مسؤول سابق في سفارة كوريا الجنوبية في واشنطن مزاعم مثيرة للقلق حول أنشطة وكالة الاستخبارات المركزية الكورية **(Korean KCIA Central Intelligence Agency:)**[16]، في الولايات المتحدة، إذ زعمت أن عملاء وكالة المخابرات المركزية الكورية أجروا عمليات مراقبة وترهيب غير قانونية ضد الكوريون المقيمون في الولايات المتحدة، مما دفع الرئيس الاميركي ريتشارد نيكسون**(Richard Nixon)**[17] الى اقتراح سحب جزءً من قوات بلاده من كوريا، بسبب نشاط وكالة المخابرات المركزية الكورية، التي بدأت في الانخراط في عمليات ممنهجة لإسكات اصوات الكوريين المقيمون في الولايات المتحدة الاميركي[18].

أكد لي جاي هيون المسؤول الكوري في واشنطن، أنه نظرًا لأن الاميركيين الكوريين كانوا تحت سلطة الحكومة الاميركية، فإن وكالة المخابرات المركزية الكورية عادةً ما تهدد أقاربهم وأصدقائهم في كوريا، بتشجيع من لي جاي هيون مسؤول سابق في سفارة كوريا الجنوبية في واشنطن، اظهرت أنشطة وكالة المخابرات المركزية الكورية في الولايات المتحدة الأميركية بوجود انتهاكات لحقوق الانسان في كوريا الجنوبية، في ظل سكوت واشنطن إزاء تلك الاعمال[19].

كتب النائب فريزر في رسالة بعثها إلى مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي كلارنس كيلي**(Clarence Kelly)**: فيما يتعلق بمشاكل حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية، بدأت اللجنة الفرعية المعنية بالمنظمات الدولية في حزيران 1975 بـ النظر في الأنشطة غير القانونية المحتملة لوكالة المخابرات المركزية الكورية في الولايات المتحدة الاميركية[20].

المحور الثالث: جلسات استماع لجنة فريزر.

بدأ النائب فريزر جلسة الاستماع الأولى لـ وكالة المخابرات المركزية الكورية في حزيران 1975 بالتطرق الى اتهام وكالة المخابرات المركزية الكورية بأنها لا تشكل انتهاكًا صارخًا لحقوق الإنسان فحسب، بل تشكل تجاوز على سيادة حكومة الولايات المتحدة داخل حدودها، وأوضح فريزر اعتقاده بان الدعم الاميركي لحكومة بارك ليس ضارًا للشعب الكوري الجنوبي فحسب، بل كان ضارًا بالمصالح الأميركية كذلك، ومع بدأ التحقيق في موضوع نشاط وكالة المخابرات المركزية الكورية داخل الولايات المتحدة الاميركية، ساهم عمل الصحفيين على نطاق أوسع، عندما أكد فريزر أن الروايات الصحفية

خلقت جوًا مناسباً لإجراءات الكونغرس في مجال حقوق الإنسان، ليس فقط في كوريا الجنوبية ولكن في جميع أنحاء العالم[21].

قدم الصحفيون أدلة مهمة ضد حكومة بارك تشونغ هي(**Park Chung-hee**)[22]، ووكالة المخابرات المركزية الكورية، عندما أشار فريزر إلى أن "**معلوماتنا حول وكالة الاستخبارات المركزية الكورية جاءت من خلال جهود صحفية مع مجموعة متنوعة من المصادر الأخرى**"[23]، ولتأكيد ادعاء فريزر، تم تقديم التقارير الإخبارية للصحفيين في كوريا الجنوبية كدليل خلال جلسات الاستماع لعام 1974 حول حقوق الإنسان في كوريا الجنوبية وجلسات الاستماع لعام 1975 حول وكالة المخابرات المركزية الكورية، بالإضافة إلى ذلك، في شهادته أمام لجنة فريزر الفرعية، سلط المسؤول الاميركي السابق جريجوري هندرسون(**Gregory Henderson**)، الضوء على أهمية التقارير الإخبارية كونها مصدراً للمعلومات حول وكالة المخابرات المركزية الكورية، واصفًا مقال الصحفي ريتشارد هالوران(**Richard Halloran**) بأنه مصدر موثوق للمعلومات حول وكالة المخابرات المركزية الكورية ، كانت الأدلة التي قدمها الصحفيون حاسمة بالنسبة لتحقيق وكالة المخابرات المركزية الكورية بسبب إحجام مسؤولي السلطة التنفيذية عن التعاون مع وكالة المخابرات المركزية[24].

تم إرسال بعثة أميركية ثانية إلى كوريا الجنوبية في اذار 1975 للتحقيق في مزاعم التعذيب التي قدمها السجناء المفرج عنهم[25]، من ضمن المندوبين كان الدكتور إريك كاروب بيدرسن (**Eric Carop Pedersen**)، وهو جراح دنماركي، وبريان روبيل (**Brian Robel**)، وهو محام بريطاني، حصلت البعثة على أدلة على استخدام التعذيب بشكل منهجي وخلال مسار المهمة، ذهبت قضية حزب الشعب الثوري للاستئناف أمام المحكمة العليا في 8 نيسان 1975، وحضر السيد وروبيل جلسة الاستماع وأيدت المحكمة العليا الكورية أحكام الإعدام الصادرة بحق الرجال الثمانية، في غياب المتهمين ومحاميهم، وعلى الرغم من التأكيدات التي قدمتها النيابة العامة للبعثة بأنه سيتم منح الوقت الكافي لاستئناف العفو أو إعادة المحاكمة، كما يضمنه القانون، إذ تم إعدام الرجال الثمانية دون أي فرصة للاستئناف بعد أقل من 24 ساعة من صدور حكم المحكمة العليا[26].

أعربت البعثة في تقريرها النهائي عن أسفها الشديد لإعدام الرجال الثمانية، فضلاً عن ذلك وجدت البعثة أن التعذيب تم استخدامه لانتزاع اعترافات كاذبة وكأسلوب للترهيب، وأن المحامين الذين يمثلون المتهمين في المحاكمات السياسية تعرضوا لمضايقات مستمرة، وأن المخالفات التي حدثت قبل المحاكمة منعت المتهم البريء من تقديم دفاع مناسب، وقدم روبيل عضو البعثة الأميركية أدلة بشأن النتائج التي توصلت إليها البعثة في جلسات الاستماع التي عقدت في شهر أيار أمام اللجنة الفرعية للمنظمات والحركات الدولية التابعة للجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الأميركي، وتمت قراءة

تقرير المهمة أيضًا في سجل التحقيق في حقوق الإنسان الدولية من قبل اللجنة الفرعية للعلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ الاميركي المعنية بالمساعدات الخارجية[27].

اجتمعت اللجنة الفرعية في مجلس النواب الأميركي الثلاثاء المصادف 20 أيار 1975، في مبنى مكاتب رايبورن هاوس، برئاسة السيد دونالد م. فريزر **(Donald M. Fraser)**[28]، (رئيس اللجنة الفرعية)، إذ استأنفت اللجان الفرعية أعمالها بسلسلة من جلسات الاستماع حول الوضع فيما يتصل بحقوق الإنسان في كوريا الجنوبية[29]، في الوقت نفسه بعث وزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر **(Henry Kissinger)**[30] في 21 أيار 1975 رسالة إلى السفير الكوري في واشنطن، جاء فيها بأن "**المساعدات الاقتصادية والعسكرية التي تقدمها الولايات المتحدة الاميركية على حد سواء لجمهورية كوريا كانت قائمة على وجود ونمو المؤسسات الديمقراطية في الجمهورية، وفي السنوات الأخيرة تم ملاحظة زيادة مقلقة في القمع داخل كوريا الجنوبية، ويمكن أن يكون لتلك الأحداث في حد ذاتها تأثير سلبي على قدرة كوريا الجنوبية على الدفاع عن نفسها، ويتعين علينا أيضاً إعادة تقييم التزاماتنا تجاه كوريا الجنوبية في ضوء تلك الأحداث**"[31].

يبدو واضحاً من تصريح وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر في رسالته الى سفير كوريا الجنوبية، انه حاول مقايضة المساعدات الأميركية مقابل ملف الحريات وحقوق الانسان في جمهورية كوريا، وان تراجع كوريا في ذلك الملف يدفع واشنطن الى إعادة تقييم الجدوى من تلك المساعدات وتدفقها في ضوء المؤشرات واضحة على تراجع سيؤل في ملف الحريات وحقوق الانسان، وذلك ماتخشى منه سيؤل كثيرًا.

قدم عضو الكونغرس فريزر في صيف عام 1975 عدة طلبات إلى وزارة العدل للحصول على معلومات بخصوص وكالة المخابرات المركزية الكورية، حول الأنشطة غير القانونية التي تقوم بها وكالة المخابرات المركزية الكورية والسفارة الكورية في الولايات المتحدة، وبرسالة مماثلة طلب النائب فريزر معلومات حول الادعاءات الواردة في صحيفة نيو كوريا **(New Korea)**، وهي صحيفة كورية تصدر باللغة الانكليزية، حول تهديد الاميركيين ذوي الأصول الكورية في جنوب كاليفورنيا[32]، ومراقبة جميع الكوريين، وما يكتبون ويقولون، لم يكشف مسؤولو وزارة الخارجية عن تلك الأدلة لفريزر، على الرغم من الطلبات المتعددة وإحجام وزارتي العدل والخارجية عن ذلك[33].

عكس الكشف عن المعلومات حول الاختلاف المتزايد بين الكونغرس والسلطة التنفيذية بخصوص كوريا الجنوبية، حول عمل وكالة المخابرات المركزية الكورية، على الرغم من الصعوبات في جمع المعلومات حول وكالة المخابرات المركزية الكورية، جمعت لجنة فريزر الفرعية ما يكفي من الأدلة لبدء سلسلة من جلسات الاستماع العامة في ربيع عام 1976، وخلال جلسات الاستماع تلك،

دعت لجنة فريزر الفرعية الشهود للإدلاء بشهادتهم حول أنشطة وكالة المخابرات المركزية الكورية في كل من كوريا الجنوبية والولايات المتحدة، وتضمنت قائمة الشهود مسؤولين سابقين في الحكومة الاميركية، وأكاديميين، ومؤيدين ومعارضين أميركيين كوريين لحكومة بارك، وفي جلسات الاستماع، اتهم الشهود عملاء وكالة المخابرات المركزية الكورية بارتكاب العديد من الانتهاكات في كوريا والولايات المتحدة، وعلى الأخص شهدوا حول تورط وكالة المخابرات المركزية الكورية في اختطاف المعارض الكوري كيم داي جونغ، والرقابة على الصحافة الكورية والكورية الأميركية، والترهيب ضد المنشقين السياسيين في كوريا، والمشاركة في أنشطة غير دبلوماسية تحت رعاية السفارات الكورية في الولايات المتحدة الاميركية، والمساهمات المالية غير المشروعة للمؤسسات الأميركية، ليس فقط الكونغرس ولكن أيضًا المنظمات التعليمية والثقافية[34].

يبدو ان قسم من أعضاء مجلس الكونغرس أرادوا حصر المساعدات الأميركية بمختلف أنواعها عبر مسألتين الأولى التزام سيؤل بقوانين واعراف حقوق الانسان الدولية، وطريقة التعامل مع المعارضة السياسية، وحرية التعبير وغيرها، ومن جانب اخر حصر ثلث المساعدات الحكومية الأميركية عن طريق مرورها عبر مؤسسة الكونغرس، وتقليل صلاحية الرئيس في ذلك المجال في اضيق الحدود.

أضاف المقترح النيابي الاميركي شرطًا اكد على ضرورة ذهاب تلك المساعدة الى الأشخاص المحتاجين في تلك البلدان، وطلب من الرئيس تقديم في عرض سنوي لبرامج المساعدة في التنمية الاقتصادية، تقريرًا شاملاً بشأن الخطوات التي اتخذها لتنفيذ أحكام ذلك الامر، عندما خصص احد اقسامها ما لا يقل عن 1.5 مليون ونص دولار سنويًا، للبرامج والأنشطة التي من شأنها تشجيع الالتزام المتزايد بالحقوق المدنية والسياسية في البلدان المؤهلة للمساعدة[35]، وردًا على التطبيق للقسم 502ب للأمن العسكري والمساعدة في الأسلحة، قدم السناتوران هيوبرت همفري **(Hubert Humphrey)** وألان كراوز **(Alan Krause)**، عام 1976 مقترح جديد في مجلس الشيوخ كان بمثابة توجيه صريح من الكونغرس يحظر تقديم المساعدة الأمنية للحكومات التي يُعتقد بأنها منتهكة لحقوق الإنسان، عارض البيت الأبيض من قبل الرئيس الأميركي جيرالد فورد**(Gerald Ford)**[36] ووزير الخارجية الاميركي هنري كيسنجر التشريع المقترح، على أساس أن العمل الذي يقوم به الكونغرس في رفض تقديم المساعدات للدول الصديقة، من شأنه أن ينتهك الصلاحيات الرئاسية التقليدية في الشؤون الخارجية، ثم تم تعديل مشروع قانون همفري–كرانستون لاصدار قرار مشترك بشأن إنهاء المساعدات للحكومات المنتهكة لحقوق الانسان، فتم تمرير مشروع القانون المنقح في كلا المجلسين بأغلبية واضحة، وتم توقيعه من قبل الرئيس في 30 حزيران 1976، احتوى القسم المعدل 502ب على أربعة أحكام رئيسة وهي كما يلي:

1. الاهتمام بحقوق الإنسان المعترف بها دوليًا" باعتباره "هدفًا رئيسيًا للسياسة الخارجية الاميركية.
2. صياغة برامج المساعدات العسكرية لتعزيز حقوق الإنسان وتجنب تقوية روابط الولايات المتحدة مع الأنظمة القمعية.
3. تقييد أو إنهاء المساعدات الأمنية لأية حكومة تنخرط الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً.
4. توجيه وزير الخارجية بإعداد تقرير سنوي كامل وشامل إلى الكونغرس عن كل سنة مالية، فيما يتعلق بمراعاة واحترام حقوق الإنسان المعترف بها دولياً في كل دولة مقترحة كمتلقية للمساعدات الأمنية[37].

كان من الواضح جداً ان شكوك إدارة الرئيس جيرالد فورد وكذلك الكونغرس، باتت تتزايد في حكومة جمهورية كوريا حول مراعاة حقوق الانسان داخلياً تجاه الشعب، وخارجياً تجاه المعارضين لها، لاسيما المقيمون في الولايات المتحدة الأميركية، لذا اتجهت الإدارة الأميركية في عهد فورد الى ربط مسألة المساعدات الى جمهورية كوريا، بموضوع التزام الأخيرة بمعايير حقوق الانسان، نظراً لأهمية المساعدات الأميركية في تقوية الاقتصاد الكوري ودعم النظام السياسي، وتزايدت المخاوف الأميركية فيما بعد من التزام نظام بارك بمعايير حقوق الانسان داخل جمهورية كوريا بشكل أساسي.

الاستنتاجات

1. اتسم موقف الولايات المتحدة الاميركية بالتردد والتناقض، حيث وقعت واشنطن في مأزق حقيقي بين قيمها المعلنة في دعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين مصالحها الاستراتيجية في الحفاظ على حليف رئيسي في شرق آسيا ضمن معسكرها في الحرب الباردة.
2. ازدواجية السياسة الأميركية: في الوقت الذي كانت فيه الخارجية الأميركية تصدر تقارير تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان، لم تُترجم تلك الانتقادات إلى ضغوط سياسية أو عقوبات حقيقية على النظام الكوري الجنوبي.
3. مثّل الكونغرس والمنظمات الحقوقية صوتًا ناقدًا للسياسات الرسمية، وأسهمت هذه الجهات في فضح بعض الممارسات والانتهاكات، وإن لم تنجح في تغيير جذري في الموقف الأميركي خلال تلك الفترة.
4. اظهر البحث ضعف الانسجام بالعمل السياسي الأميركي إتجاه جمهورية كوريا، من خلال جدية مجلس النواب والكونغرس بشكل عام في استخدام وسائل ضغط ضد نظام بارك في كوريا الجنوبية، من اجل مرونة اكثر في مجال حقوق الانسان والمعارضة السياسية، بينما لم يكن موقف الإدارة

الأميركية بنفس القوة، بسبب أولويات المصالح الأميركية على المسائل المتعلقة بالديمقراطية وحقوق الانسان التي تروج لها وسائل الاعلام الغربية عموماً والأميركية بشكل خاص.

الهوامش:

(1) دستور يوشين: وهو مراجعة دستورية، تم سنها عام 1972 أثناء رئاسة بارك تشونج هي في كوريا الجنوبية، كانت وثيقة محورية ومثيرة للجدل أسست فعليًا لنظام استبدادي، ومنح بارك سلطة شبه مطلقة ومدد حكمه إلى أجل غير مسمى، السمات الرئيسية لدستور يوشين: صلاحيات رئاسية معززة، مُنح الرئيس سلطة حل الجمعية الوطنية، يمكن للرئيس تعيين ثلث أعضاء الجمعية الوطنية، مما يعزز سيطرة السلطة التنفيذية على الهيئة التشريعية، للمزيد يُنظر:

Chun Soonok, They Are Not Machines: Korean Women Workers and their Fight for Democratic Trade Unionism in the 1970s, Routledge, London, 2017, P.19

(2) Ingu Hwang, Human Rights and Transnational Democracy in South Korea, Published by: University of Pennsylvania Press, U.S.A., 2022, P.21.

(3) Richard Halloran, Seoul Students Clash With Police as Anti-Park Protests Mount, The New York Times, Nov. 16, 1973.

(4) منظمة العفو الكورية: تأسست لجنة العفو الكورية في 28 اذار 1972 كأول منظمة لحقوق الإنسان في كوريا الجنوبية، تكونت من أربعة وعشرين شخص من القادة الديمقراطيين برئاسة القس كيم تشاي جون، وهو زعيم مسيحي بارز، الذي سعى لبناء أول منظمة لحقوق الإنسان مكرسة في كوريا لتعزيز حركات الديمقراطية، لترجمة النضالات الديمقراطية إلى قضايا حقوق الإنسان العالمية ضمن منظمة العفو الدولية، وبحلول تشرين الثاني 1973، أنتج المجلس الوطني للكنائس في كوريا (NCCK) بالتعاون مع مجلس الكنائس العالمي (WCC) أول إعلان لحقوق الإنسان الأصلي في كوريا الجنوبية من أجل نضالاتهم الديمقراطية المحلية، وفي العقود التالية من التحول الديمقراطي في كوريا الجنوبية. للمزيد يُنظر:

Ingu Hwang, Op.Cit., P.1-2.

(5) Amnesty International, Republic of Korea: commute death sentences, Press office in London, UK, 2002, P.1.

(6) المادة 502ب: لقد عدل القسم 46 من قانون المساعدات الخارجية لعام 1974 قانون المساعدات الخارجية لعام 1961 بإضافة فقرة فرعية (القسم 502ب) تعبر عن رأي الكونغرس بأن الرئيس يجب أن يقلل بشكل كبير أو ينهي المساعدات الأمنية لأي حكومة تشارك في نمط ثابت من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المعترف بها دولياً. للمزيد يُنظر:

Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Briefing Memorandum From the Under Secretary of State for Security Assistance (Maw) to Secretary of State Kissinger Volume E–3, Documents on Global Issues, September 8, 1975, P.2.

(7) Ingu Hwang, Op.Cit., P.62.

(8) Ibid., P.62.

(9) Committee on Foreign Affairs and Subcommittee on Asian and Pacific Affairs, Human Rights in South Korea: Implications for U.S. Policy : Hearings Before the Subcommittees on Asian and Pacific Affairs and on International Organizations and Movements of the Committee on Foreign Affairs, House of Representatives, Ninety-third Congress, Second Session, July 30, August 5, U.S. Government Printing Office, 1974, P.28.

(10) جريجوري هندرسون (مستشار سابق للسفارة الاميركية في سيول وأستاذ بجامعة تافتس) وإدوين رايشاور (سفير سابق في اليابان وأستاذ بجامعة هارفارد). للمزيد يُنظر:

Ingu Hwang, Op.Cit., P.62.

(11) Ibid., P.62.

(12) Ibid., P.62.

(13) Ibid., P.63.

(14) لجنة فريزر: وهي لجنة فرعية تابعة لمجلس النواب الأميركي نشطت خلال السبعينيات، وكان يرأسها النائب دونالد م. فريزر (ديمقراطي من مينيسوتا)، اشتهر اللجنة بالتحقيق في العلاقات الأميركية مع كوريا الجنوبية والادعاءات المتعلقة بأنشطة غير لائقة تتورط فيها حكومة كوريا الجنوبية، شددت اللجنة على انتهاكات حقوق الإنسان المنهجية في كوريا الجنوبية في ظل نظام يوشين للرئيس بارك تشونج هي، استخدمت حكومة بارك القمع السياسي على نطاق واسع والرقابة والتعذيب لقمع المعارضة، وخاصة بعد سن دستور يوشين لعام 1972، والذي ركز السلطة في الرئاسة، أثارت لجنة فريزر تساؤلات حول كيفية تبرير الولايات المتحدة لدعم مثل ذلك النظام في سياق تحالفها في الحرب الباردة، مما أدى إلى إدخال مخاوف حقوق الإنسان في مناقشات السياسة الخارجية الأميركية. للمزيد يُنظر:

Clair Apodaca, Human Rights and U.S. Foreign Policy: Prevarications and Evasions, Routledge Studies in Human Rights, 2019, P.83.

(15) Ingu Hwang, Op.,Cit., P.63.

(16) وكالة الاستخبارات المركزية الكورية: تأسست وكالة الاستخبارات المركزية الكورية على يد كيم جونج بيل، الحليف الرئيس بارك تشونغ هي، في أعقاب الانقلاب العسكري الذي قاده بارك في عام 1961، تم إنشاؤه لتعزيز وظائف الاستخبارات، بما في ذلك مكافحة التجسس، في البداية تم تصميم وكالة الاستخبارات المركزية الكورية على غرار وكالات مثل وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية، وكان لها دورًا مهمًا في المشهد السياسي والاجتماعي في كوريا الجنوبية خلال حقبة الحكم العسكري تحت قيادة زعماء مثل بارك تشونغ هي وتشون دو هوان، وفي عام 1981، في عهد الرئيس تشون دو هوان، تمت إعادة هيكلة وكالة الاستخبارات المركزية الكورية وأعيد تسميتها بوكالة تخطيط الأمن القومي (ANSP). للمزيد يُنظر:

Rodney Carlisle, Encyclopedia of Intelligence and Counterintelligence, Routledge, 2015, P.375.

(17) ريتشارد نيكسون (1913–1994): ولد في كاليفورنيا، بدأ العمل محامي في واشنطن للمدة كانون الثاني– آب 1942، خدم في البحرية الاميركية للمدة 1942–1946، شغل عضوية مجلس النواب للمدة 1947–1950، ومجلس الشيوخ للمدة 1951–1953، ثم نائبًا للرئيس ايزنهاور في دورتين انتخابيتين، ومنصب رئيس الولايات المتحدة الأميركية للمدة 1972–1974 وهو الرئيس السابع والثلاثون لها، استقال من منصبه أثر فضيحة ووترغيت، للمزيد يُنظر: آود زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006، ص261؛Encyclopedia Americana, Vol.20, PP.389-390.

(18) Ingu Hwang, Op.,Cit., P.63.

(19) Patrick Chung, The “Pictures in Our Heads”: Journalists, Human Rights, and U.S.–South Korean Relations, 1970–1976, Journal Article, Diplomatic History, Published By: Oxford University Press, Vol. 38, No. 5 (November 2014), P.1152.

(20) Ibid., P.1125.

(21) Ibid., P.1125.

(22) بارك تشونغ هي (1917–1979): ولد في مدينة تايجو في كوريا الجنوبية، تخرج من اكاديمية المعلمين عام ١٩٣٧، عمل ملازمًا ثاني في الجيش الياباني أثناء الحرب العالمية الثانية وأصبح ضابطًا في الجيش الكوري عندما تم تحرير كوريا من الحكم الياباني، أصبح عميدًا في الجيش عام 1953، رقي إلى رتبة جنرال فريق في الجيش عام 1958، قاد في 16 أيار 1961 انقلابًا عسكريًا أطاح بالجمهورية الثانية، وظل زعيم المجلس العسكري حتى بعد ذلك بعامين عندما فاز بأول مدة من ولاياته الثلاث رئيسًا للجمهورية الكورية الثالثة، للمزيد يُنظر: فاروق خالد الطايف، تشونغ هي بارك ودوره السياسي والاقتصادي في الجمهورية الكورية 1961– 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة سامراء، 2017؛

Carl Sifakis, Encyclopedia of Assassinations: More than 400 Infamous Attacks that Changed the Course of History, Skyhorse Publishing, USA, 2013, P.172.

(23) Patrick Chung, Op.Cit., P.1152.

(24) Ibid., P.1152.

(25) Ibid., P.1152.

(26) Ibid., P.1152.

(27) Amnesty international Annual Report 1974/75, Printed by the Russell Press, London , 1975, P.94.

(28) دونالد م. فريزر: وهو سياسيًا أميركيًا وُلد في 20 شباط 1924 في مينيابوليس، مينيسوتا، تخرج في كلية الحقوق بجامعة مينيسوتا، وانضم إلى الحزب الديمقراطي، شغل منصب عضواً في مجلس النواب الأميركي من 3 كانون الثاني 1963 حتى 3 كانون الثاني 1979، ومثل ولاية مينيسوتا، ثم تولى منصب عمدة مينيابوليس، توفي في 2 حزيران 2019 في مينيابوليس عن عمر يناهز 95 عامًا، للمزيد يُنظر:

David P Forsythe, Encyclopedia of Human Rights, Vol.1, Press OUP, USA, 2009, P.271; Robert D. McFadden, Donald M. Fraser, Lawmaker Who Bared a South Korea Plot Dies at 95, The New York Times, June 3, 2019.

(29) Patrick Chung, Op.Cit., P.1152.

(30) **هنري كيسنجر (1923-)**: ولد في مدينة بافاريا الالمانية، هاجر مع أسرته إلى الولايات المتحدة الأميركية عام 1938 بسبب الاضطهاد النازي، أنهى دراسته المتوسطة والتحق بالمدرسة الثانوية في نيويورك، دخل الجيش الأميركي عام 1943، تولى وظيفة مدنية في القوات المسلحة عام 1946، نال شهادة الدكتوراه من جامعة هارفارد عام 1954، واصبح مدير مكتب الدراسات الخاصة التابعة لروكلفر عام 1956، شغل منصب مستشار الأمن القومي عام 1973، ومنصب وزير الخارجية الأميركية للمدة 1973- 1977، للمزيد يُنظر:

"Encyclopedia American", Vol.16, P.486-487.

(31) Subcommittee on International Organizations and Human Rights in South Korea and the Philippines: Implications for U.S. Policy: Hearings before the Subcommittee on International Organizations of the Committee on International Relations, House of Representatives, Ninety-fourth Congress, First Session.., U.S. Government Printing Office, United States of America, 1975, P.2.

(32) Ingu Hwang, Op.,Cit., P.91 .

(33) Patrick Chung, Op.Cit., P.1152.

(34) Ibid., P.1153.

(35) William J. Butler, Human Rights and U.S. Foreign Policy The First Decade 1973-1983, American Association for the International Commissiotn of Jurists, U.S.A., 1984, P.12.

(36) جيرالد فورد: الرئيس الثامن والثلاثون للولايات المتحدة الاميركية، ولد في ولاية نبراسكا (Nebraska)، درس القانون في جامعة ييل تخرج منها 1941، خدم في البحرية الاميركية 1942، شغل عضوية مجلس النواب عن الحزب الجمهوري (1949–1973)، كان احد اعضاء لجنة وارن (Warren Commission) المشكلة للتحقيق في اغتيال الرئيس جون كيندي، عُين نائب للرئيس نيكسون 6 كانون الاول 1973، وبعد استقالة الرئيس نيكسون اصبح رئيساً للبلاد، إذ كان أول نائب للرئيس يتم اختياره بموجب أحكام التعديل الخامس والعشرين للدستور، الذي ينص على تعيين نائب للرئيس في حالة وفاة شاغل المنصب أو استقالته، للمزيد يُنظر: علي ابراهيم عيدان، جيرالد فورد واثره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية (1913–1977)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة ديالى، 2017.

(37) William J. Butler, Op.Cit., P.12.

قائمة المصادر:

اولاً: الوثائق.

1. Foreign Relations of the United States, 1969–1976, Briefing Memorandum From the Under Secretary of State for Security Assistance (Maw) to Secretary of State Kissinger Volume E–3, Documents on Global Issues, September 8, 1975.
2. Subcommittee on International Organizations and Human Rights in South Korea and the Philippines: Implications for U.S. Policy: Hearings before the Subcommittee on International Organizations of the Committee on International Relations, House of Representatives, Ninety-fourth Congress, First Session.., U.S. Government Printing Office, United States of America, 1975.

ثانياً: الرسائل والاطروحات الجامعية.

1. علي ابراهيم عيدان، جيرالد فورد واثره السياسي في الولايات المتحدة الامريكية (1913–1977)، رسالة ماجستير، كلية التربية للعلوم الإنسانية/جامعة ديالى، 2017.
2. فاروق خالد الطايف، تشونغ هي بارك ودوره السياسي والاقتصادي في الجمهورية الكورية 1961– 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الانسانية – جامعة سامراء، 2017.

ثالثاً:

الكتب الإنكليزية.

1. Amnesty international Annual Report 1974/75, Printed by the Russell Press, London , 1975.
2. Amnesty International, Republic of Korea: commute death sentences, Press office in London, UK, 2002.
3. Chun Soonok, They Are Not Machines: Korean Women Workers and their Fight for Democratic Trade Unionism in the 1970s, Routledge, London, 2017.
4. Clair Apodaca, Human Rights and U.S. Foreign Policy: Prevarications and Evasions, Routledge, 2019.
5. Ingu Hwang, Human Rights and Transnational Democracy in South Korea, Published by: University of Pennsylvania Press, U.S.A., 2022.
6. William J. Butler, Human Rights and U.S. Foreign Policy The First Decade 1973-1983, American Association for the International Commissiotn of Jurists, U.S.A., 1984.

الكتب باللغة العربية.

آود زاوتر، رؤساء الولايات المتحدة الامريكية منذ 1789 حتى اليوم، دار الحكمة، لندن، 2006.

رابعاً: البحوث .

1. Patrick Chung, The “Pictures in Our Heads”: Journalists, Human Rights, and U.S.–South Korean Relations, 1970–1976, Journal Article, Diplomatic History, Published By: Oxford University Press, Vol. 38, No. 5 (November 2014).

خامساً: الموسوعات.

1. Carl Sifakis, Encyclopedia of Assassinations: More than 400 Infamous Attacks that Changed the Course of History, Skyhorse Publishing, USA, 2013.
2. David P Forsythe, Encyclopedia of Human Rights, Vol.1, Press OUP, USA, 2009.
3. Encyclopedia Americana, Vol.16-20, Grolier Incorporated, USA, 1988.
4. Rodney Carlisle, Encyclopedia of Intelligence and Counterintelligence, Routledge, 2015.

سادساً: الصحف.

1. Richard Halloran, Seoul Students Clash With Police as Anti-Park Protests Mount, The New York Times, Nov. 16, 1973.
2. Robert D. McFadden, Donald M. Fraser, Lawmaker Who Bared a South Korea Plot Dies at 95, The New York Times, June 3, 2019.